

سلسلة تقارير أسبار

رقم (28)

يناير 2016م

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

ملاحق الاقتصاد السعودي

في ضوء الميزانية الجديدة ٢٠١٦

إعداد/ لجنة التقارير



ملتقى أسبار
Asbar Council

(نادي تفكير)



مركز أسبار
ASBAR CENTER

32 Years
منذ 1994



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
د. خالد بن دهيش
- الأمين العام
د. أماني البريكان
- التحرير
د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
أ. صفوان يحيى مسعد





تمهيد

يعرض هذا التقرير قضية مهمة تمّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر يناير 2016م، وناقشها نخبة متميزة من مُفكرَي المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بآرائهم البناءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: "ملامح الاقتصاد السعودي في ضوء الميزانية الجديدة 2016"

ملامح الاقتصاد السعودي في ضوء الميزانية الجديدة 2016


تنويع مصادر الدخل
تقليل الاعتماد على النفط
وتعزيز الإيرادات غير النفطية.


كفاءة الإنفاق الحكومي
ترشيد النفقات وتحسين
كفاءة الميزانية.




تعزيز القطاع الخاص
دعم الشراكة مع القطاع الخاص
لزيادة مساهمته في الاقتصاد.


المشاريع التنموية والاستثمارية
الاستمرار في تمويل المشاريع
الأساسية والبنية التحتية.

المصدر: وزارة المالية السعودية (2016)



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تقرير رقم (28)

المحتويات

• الصفحة

3

6

• الموضوع

• الملامح الرئيسة للميزانية.

• قراءة في أبعاد الميزانية وانعكاساتها على المجتمع السعودي.



الملاحح الرئيسة للميزانية:

عرض د. محمد سالم الصبان ملخصًا للميزانية السعودية في 2016، تطرّق فيه لأمر خادم الحرمين الشريفين الحكومة باعتماد (840) مليار ريال للنفقات العامة، وإجراء الإصلاحات التالية اعتبارًا من [2016 - 2020] اقتصادية، ومالية، وهيكلية، ومراجعة الدعم الحكومي للمشتقات النفطية، والمياه، والكهرباء وإعادة تسعيرها، ومراجعة الرسوم والغرامات الحالية، واستحداث رسوم جديدة، وطرح مجموعة من النشاطات والقطاعات الاقتصادية للخصخصة، مع مراعاة التدرج في التنفيذ خلال 5 سنوات قادمة.

وتنفيذ هذا الإجراءات بالتفصيل:

- 1-إنشاء وحدة للمالية العامة في وزارة المالية، وتكليفها بالعمل على تحديد سقف الميزانية العام، من خلال وضعها في إطار متوسط المدى (ثلاث سنوات)، والتأكيد على الالتزام بهذا السقف.
- 2-مراجعة وإعداد الميزانية العامة للدولة وتنفيذها، والبدء بالتنفيذ خلال العام المالي 2016، بتطبيق معايير الإفصاح والتخطيط للميزانية وفق أفضل الممارسات الدولية.
- 3-رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، ومن ذلك مراجعة المشاريع الحكومية ونطاقها وأولوياتها، وسيعمل البرنامج الوطني لدعم إدارة المشروعات في الجهات العامة (الذي صدر بتأسيسه قرار مجلس الوزراء مؤخرًا)، مع كافة الجهات والأطراف المعنية على تحقيق هذا الأمر ابتداء من العام المالي 2016.
- 4-رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي للدولة بالتوظيف والاستخدام الأمثل للتقنية في تقديم الخدمات الحكومية، وتطوير آليات الرقابة وتفعيلها.
- 5-الحّد من تنامي المصروفات الجارية، خاصة الرواتب، والأجور، والبدلات وما في حكمها، التي بلغت (450) مليار ريال، وتزيد 50% عن المصروفات المعتمدة بالميزانية.
- 6-الانتهاء من تحديث نظام المنافسات والمشتريات الحكومية؛ ليراعي أفضل الممارسات الدولية.
- 7-تحسين منهج إدارة أصول الدولة وآلياتها.
- 8-تطوير أهداف السياسة المالية وأدواتها وفق معايير الشفافية، والرقابة، والحوكمة، وتراعي الأهداف والتوجهات الاقتصادية والتنموية على المدى القصير، والمتوسط، والبعيد.
- 9-تقليل الاعتماد على البترول خلال الأعوام الخمسة القادمة -وابتداء من العام المالي 2016 - طرح مجموعة من القطاعات والنشاطات الاقتصادية للخصخصة، وتذليل العقبات التشريعية، والتنظيمية، والبيروقراطية أمام القطاع الخاص.



- 10- إعطاء الأولوية للاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية التي تخدم المواطن بشكل مباشر، كقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي، وكل ما يكفل تحسين نمط الحياة اليومية للمواطن.
- 11-مراجعة الدعم الحكومي وتقييمه، وتعديل منظومة دعم المنتجات البترولية، والمياه، والكهرباء وإعادة تسعيرها، وإيراعى التدرج في التنفيذ خلال الخمسة أعوام القادمة.
- 12-مراجعة مستويات الرسوم والغرامات الحالية، واستحداث رسوم جديدة، واستكمال الترتيبات اللازمة لتطبيق ضريبة القيمة، بالإضافة إلى تطبيق رسوم إضافية على المشروبات الغازية والسلع الضارة كالتبغ ونحوها.

ملخص الميزانية السعودية 2016 وبرنامج الإصلاحات (2016-2020)

قراءة في عرض د. محمد سالم الصبان لأبرز التوجهات المالية والهيكلية وتفاصيل تنفيذها



إنشاء وحدة للمالية العامة لتحديد سقف ميزانية متوسط المدى (3 سنوات).
تطبيق أفضل الممارسات الدولية في الإفصاح وتخطيط الميزانية.
تطوير أهداف السياسة المالية وفق معايير الشفافية والحوكمة.

تطوير الإدارة
المالية
والتخطيط



مراجعة المشاريع الحكومية لرفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي (البرنامج الوطني).
الحد من تنامي المصروفات الجارية، خاصة الرواتب والأجور.
استخدام التقنية لرفع الكفاءة التشغيلية وتحديث نظام المشتريات.

رفع كفاءة
الإنفاق
والتشغيل



تقليل الاعتماد على البترول ابتداءً من 2016.
طرح قطاعات ونشاطات اقتصادية للخصخصة.
تذليل العقبات التشريعية والبيروقراطية أمام القطاع الخاص.

التنوع
الاقتصادي
والخصخصة



التركيز على التعليم، الصحة، الخدمات الأمنية والبلدية.
تحسين البنية التحتية (مياه، كهرباء، طرق) والتعاملات الإلكترونية.
دعم كل ما يكفل تحسين نمط الحياة اليومية للمواطن.

أولويات
الاستثمار المباشر
للمواطن



إعادة تسعير تدريجي لمنظومة دعم الطاقة والمياه والكهرباء.
مراجعة الرسوم والغرامات الحالية واستحداث رسوم جديدة.
استكمال ترتيبات ضريبة القيمة المضافة والرسوم على السلع الخازنة.

مراجعة الدعم
وتنمية
الإيرادات



المصدر: عرض د. محمد سالم الصبان

قراءة في أبعاد الميزانية وانعكاساتها على المجتمع السعودي:

أوضح م. خالد العثمان أن تقديرات الإنفاق لميزانية عام 2015 كانت 860 ملياراً، وبلغ الإنفاق الفعلي 975 ملياراً، بزيادة 115 ملياراً..

وتقديرات الإيرادات لعام 2015 كانت 715 ملياراً، وبلغت الإيرادات الفعلية 608 مليارات، بانخفاض قدره 107 مليارات.

وبذلك ارتفع العجز من الرقم التقديري 145 ملياراً إلى الرقم الحقيقي 367 ملياراً. وهذه الانحرافات في الأرقام تحتاج إلى وقفة لمعالجتها؛ إذ لا جدوى من خطة يبلغ الانحراف فيها أكثر من 20٪.. ويصعب معها إدارة التنمية بشكل فعال. وهناك حاجة إلى رفع كفاءة الأداء في ثلاثة مستويات:

رفع كفاءة الدعم:

وتعني إيصال الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين، ويستدعي هذا بالضرورة رفع كفاءة برامج الضمان الاجتماعي، ومكافحة الفقر والبطالة، مقابل رفع أسعار الوقود والطاقة وغيرها من السلع المدعومة.

ويجب أن نعترف أن الدعم المنفلت إهدار لموارد الوطن والأجيال، ويجب أن تُباع السلع بسعرها الحقيقي؛ وهذا أمر ننادي به منذ زمن وليس في الزمن القحط فقط.. وفي المقابل، ننادي بتوجيه الدعم إلى المستحقين الحقيقيين بشكل مباشر؛ لمواجهة أعباء التضخم.

ومن المهم بالتوازي رفع مستوى الرقابة على التجار؛ لمنع رفع الأسعار المنفلت دون رقيب ولا حسيب، أما رفع الدعم فقط بدون سياسة متوازنة فخطأ فادح.

رفع كفاءة الإنفاق:

وتتطلب حسن إدارة الأولويات، وتعظيم العائد المباشر وغير المباشر من كل ريال يُنفق.. وأحد أهم الأمور في هذا المحور تفعيل أدوات التوطين، والسعي إلى امتلاك المعرفة بدلاً من استئجارها.

رفع كفاءة استثمار احتياطات الدولة:

من الضروري تنويع درجات المخاطر في الاستثمار، وعدم الاكتفاء بشراء السندات منخفضة المخاطر والعوائد.. ويسري هذا كذلك على موارد الصناديق العامة، مثل التقاعد، والتأمينات الاجتماعية، وغيرها.



وأشار د. عبداللطيف العوين إلى أنه بالنظر إلى الميزانية نجد - والله الحمد- أنها لم تتغير عن سابقتها من حيث مخصصات التنمية، فقط الذي تغيّر مخصصات المشاريع الجديدة، وهو أمر طبيعي؛ حيث إن المخصصات السابقة للمشاريع التي لم تنتهِ بعدُ تُمثّل تقريبًا ميزانية الدولة كاملة؛ ويدلّ هذا على كفاءة إدارة الميزانية المتوافقة مع الظروف.

ورفع رسوم بعض الخدمات كان لرفع الكفاءة، مثل رسوم المياه التي نتجت عن استراتيجية وطنية شاركت فيها (بحكم التخصص الاستراتيجي).

أما ما يتعلق بالظروف المحيطة؛ فإذا كانت دولتنا - حفظها الله - تمرّ بظروف صعبة، وهذه الرسوم معينة لها، فنحن فداء لها، وهناك من يفدي بروحه على الحدود، ونحن نستكثر قليلًا من المال. وعلق د. مساعد المحيا على وجهة النظر الأخيرة بقوله: إذا احتاجت الدولة فكلنا معها بما نستطيع... لكن ما نتحدث عنه أن المواطن سيجتمع عليه:

- رسوم عالية، سواء كانت مباشرة أم طالته بطريقة غير مباشرة.
- غلاء متوقع وبشكل كبير جدًّا في كل السلع الاستهلاكية، وهو ما سيجد المواطن آثاره ابتداء من هذا الشهر.

- انخفاض في رواتب بعضهم؛ نتيجة توقّف بعض البدلات.
 - عدم كفاية مرتبات الكثير من ذوي الدخل المحدود في الإنفاق على بيوتهم.
- ومن جهته يعتقد أ. خالد الحارثي أن حجم الإنفاق السعودي خلال السنوات الخمس الماضية - رغم وجود نفقات دفاعية وحربية- يدعو إلى الاطمئنان، كما أعجبني تسميتها بالتحدي، فهو يبيّن على ما سبق، ويغذي البنية التحتية، والوصول المباشر إلى الإنسان السعودي المنهك بالقضايا التي لم تُحلّ بعد.

وخطة التحول تحدّ كبير، ويحتاج تجرّدًا وتواضعًا..
إن من العدل وصف هذا الهدف (تنويع مصادر الدخل والتنويع القطاعي) وصفًا يتناسب مع حقيقة التركيبة المعقدة للناتج والعمليات المعقدة في العمل للوصول إلى الناتج. وأيضًا بدافع احترام تعقيد التحولات الكبرى المراد إحداثها.

إنه هدف بنيوي، ويتطلّب قدرًا من العمق اللازم عند فحص قائمة المتغيرات والمتطلبات التي تحكم مسار الوصول إلى الهدف وتحقيق النتائج (الناتج).

إن إجراء تحليل (360) درجة منفتح على مدرسة السياسة العامة والنقد التشريعي الحديث، الذي يسمح بتحليل البيئة المقارن (أيكولوجيًا) مع بيانات مجتمعات المعرفة؛ سيساعد على توليد رؤية لآلية صناعة جودة القرارات وفحصها.



والكثير من المدارس الإدارية تدعم تحليل البنية التشريعية لحدوث وتوليد "تنويع الدخل" تحليلًا أيكولوجيًا يتيح فعالية المنظومة الإدارية المتعددة الأطراف، المنيقة عن منظومة التشريعات، ويتيح تحديثها باستمرار؛ لمواكبة تنصيب القواعد البنائية وتصويب المسارات .

وقال أ. مطشر المرشد: كان متادًا بيع النفط بالأجل من خلال عقود OPTIONS بكميات كبيرة، ولمدة سنة واثنين ... ولقد طالبت بهذا لأسباب أخرى حين وصلت أسعار برنت فوق 125 دولارًا (هذي كان لتحديد المضاربين الأمريكيان، مثل صناديق التحوط ، وهم الذين رفعوا أسعار النفط من 55 إلى 147). والمضاربون يتحكمون في الأسعار .. كم تمنينا أن تقوم المملكة بالتحوط، وبيع ربع حصتها السوقية بالأجل بأسعار مرتفعة لمدة سنتين..

لاحظوا أن أسعار النفط حين انخفضت دون (70) دولارًا؛ تزايدت سرعة الهبوط ، وتراكت المخزونات بشكل سريع أيضًا؛ والسبب وجود عقود آجلة لدى السماسرة والصناديق بأسعار فوق (90) دولارًا، وقاموا بتسييلها بطريقة استلام النفط DELIVERY

بينما أشار أ.د. عبدالرحمن العناد إلى أن تنويع مصادر الدخل كان هدفًا في كل خطط التنمية الخمسية التسع السابقة، أي منذ ٤٥ عامًا .. وهو الآن ضمن الخطة العاشرة التي تبدأ هذا العام الجديد .. المهم التنفيذ وليس التخطيط.

وقالت د. فوزية أبو خالد في هذا الشأن: قرأنا ما قبل وما بعد صدور الميزانية لهذا العام الكثير من الأقوال؛ بل والتحليلات المتشابهة، مع ما طرح وي طرح في كل تواريخ صدور الميزانية، وبالتحديد في سنوات التأزم النفطي، ومن أبرزها القول والمبالغة في القول، وتشديد القول على ضرورة تنويع مصادر الدخل، وعدم الارتهان على العائد الربعي من بيع النفط كمادة خام، التي تتجاوز نسبة الاعتماد شبه المطلق عليه في الحقيقة 80% بالمئة، دون أن تتزعزع هذه النسبة إلا بنزر أقل من القليل؛ رغم سيل الكلام الاقتصادي العرمرم الذي يجري ويجري التشدد به في تكرار قول تنويع المصادر، وإيجاد مصادر بديلة. وفي هذا السياق أستعير رأيًا متسائلًا كتبه بسخرية مريرة أحد الزملاء من الكتاب عام 2008م، تناول فيه قشة من طوفان أسئلة مازالت سارية عام 2016م، قال فيه على سبيل المثال:

-الهيئة الملكية للجبيل وينبع ستكلفنا هذا العام 5600 مليون ريال. كنت أعتقد أنهما مدينتان اقتصاديتان تحققان لنا دخلًا، خصوصًا أن دولتنا أنفقت عليهما عشرات المليارات لتجهيزهما، وقدّمتهما على طبق من ذهب للمستثمرين، وقدّمت لهم كل البنية الأساسية. فإن كانت هناك أعباء اقتصادية، فليحملها أصحاب المصانع في تلك المدن، فليس بينهم الأرملة والعاجز والمسكين، فليدفعوا مصاريفهم، لماذا نتحملها نحن نيابة عنهم؟»



وهذا الكلام يكشف استمرار مواجهه لو وجهنا سؤالاً محدداً عن نسبة الدخل التي قد يدرّها أي من مشاريع الاستثمار التي تنفق عليها الدولة دم قلبها في مساندة الميزانية، بأي مردود من جدواها الاقتصادية إن كان لها من جدوى، أو حتى في مجال تحمّل أي من مصروفات عامة في مجال خدمات النفع العام.

غير أنه وفي سبيل البحث عن قيس فيما يمكن أن يُشكّل بارقة جديدة للخروج على سياسة الجميلة والوحش في علاقة البلاد بالنفط ، وآمل حقاً أن تتجسّد هذه البارقة بما يلوح كأمل جديد على هذا النهج لهذا العام، والمتمثّل في توجهات مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ حيث نلمس فيما يكتب عنها حسّاً نقديّاً تجاه الأداء الحكومي وشركات القطاعين الخاص والمجتمعي. وفي هذا الشأن أقدم عدة نقاط ليس لأهمية الأخذ بها، وإنما لضرورة عدم السكوت عنها، وهي: **أولاً:** ضرورة الخروج في العلاقة بالنفط من تلك العلاقة الأحادية التي تجعله شأنًا حكوميّاً خاصاً، وشأنًا ماليّاً خالصاً لا علاقة لمجتمع برمته به إلا عن طريق تلك العلاقة الريعية الرعوية. أي توزيع «المغنم الريعي» على شكل رواتب وبدلات... الخ، دون ربطها بإنتاجية أو بمشاركة شعبية. فريعية النفط وإن كانت ريعية اقتصادية؛ فإن تعريف الريعية ميدانيّاً أصبح تعبيراً عن حالة سياسية واجتماعية؛ بل وثقافية، ولا أظن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إلا مدرّكاً أنه لن يستطيع معالجة واقع النفط وعجز الميزانية، ومقولة تنويع مصادر الدخل بدون معالجة الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والثقافية؛ للخروج من عنق الزجاجة الاقتصادي، وبناء قاعدة اقتصاد وطني منتجة.

ثانياً: لابد للمواطن في هذا السياق من الخروج في علاقته بالنفط طوعاً قبل أن يصير كرهاً، من علاقة الاستهلاك إلى علاقة الترشيح والإنتاجية. ويتطلّب هذا مشاركة المواطن في جزء من أعباء الدخل الوطني، وفي هذا ما الذي يمنع من إلزام الشركات الاستثمارية الكبرى والشرائح الاجتماعية "المخملية الباذخة" من دفع ضريبة دخل، تعود على ميزانية الدولة، وتوجّه إلى الصرف على خدمات النفع العام؟ وما الذي يمنع أن تكون هي صاحبة الحصة الأكبر في دفع فاتورة رفع الدعم الحكومي عن السلع، خاصة البنزين والماء والكهرباء؟

ثالثاً: طبّعاً من أبجديات هذا التوجه للشراكة المجتمعية في مسؤولية المواطنة، وجود القانون، فليس هناك ضريبة دخل بدون قانون. وهذا يجعل من مطلب القانون مطلباً لا مناص منه للعلاقة بين الدولة والمجتمع.

رابعاً: هناك أيضاً ضرورة إشراك المواطنين، والدفع في عجلة بناء مؤسسات المجتمع المدني؛ لتكون شريكة في السراء والضراء، وفي مواجهة التحديات؛ بدل ذلك الموقف الذي يرمي بكل الإشكاليات والمسؤوليات على عاتق الحكومة بمفردها، وبدل مواقف التطمين وتطبيب الخواطر، فيما يتطلب الأمر أن الدولة تتعامل مع مواطن راشد، عاقل، أهل، مطلوب منه تحمّل مسؤولية الحقوق والواجبات، لا انتظار الحذب والرعاية.



وأخيراً، لطالما شعرت أن علاقتنا بالنفط وبالمداخل الريعية من مبيع النفط الخام في شحها وبذلها، حسب تذبذب مد السوق النفطي العالمي وجزره، ومسار الحدث السياسي والعسكري؛ لا تشبه شيئاً إلا حالة من التشابك الغريب بين ثلاثة من الأمثال المحلية الشعبية. المثل الأول يقول: «ما هان مدخاله هان مخراجه»، فنحن بوصفنا مجتمعاً ودولة لا نبذل كبير جهد في الحصول على مداخل البترول، فيسهل علينا تبديدها في الأوجه الضرورية أو الترفيهية والتافهة معاً. والمثل الثاني القائل «أنفخ يا شريم، قال: ما عندي برطم»، فنحن لا نملك الكيفية التي يمكن أن نحول فيها هذا الذهب إلى مصدر مستدام للرزق، وليس مجرد مصدر طارئ؛ يتبخر بتبخر الطفرات النفطية المتقطعة. أما المثل الأخير فالقائل: «هاك خير، قال: ما عندي ماعون»، فنحن بعد نصف قرن من اكتشاف البترول على أراضيها، لم نزل عاجزين عن توطين هذه السلعة، ومازال النفط سلعة غريبة عنا؛ لدرجة أن طلابنا يتخرجون من المدارس؛ بل ومن الجامعات بالكاد يعرفون ماذا يعني وجود النفط داخل أرضنا بسوى ذلك المعنى الاستهلاكي الشوفيني الضيق.

وقال د. حمد التويجري: من أجل تجاوز الوضع الراهن؛ يجب الاستفادة من فشل خطط التنمية في تحقيق أهداف خطتها الخمسية، التي كانت تؤكد ضرورة تنويع مصادر الدخل منذ أربعين سنة، دون أن يتحقق أي من أهدافها، سواء في تنويع مصادر الدخل، أو الإسكان، أو سوق العمل. وأشار م. حسام بحيري: إلى أن هناك تركيزاً على مقدار العجز المتوقع الذي من الممكن أن يغطي من الاحتياطات المالية بسهولة؛ نظراً لأن العجز أقل من 100 بليون دولار؛ بينما يوجد لدينا احتياطي يتعدى الـ 500 بليون دولار، حسب أرقام شهر أكتوبر 2015م. وأرقام الميزانية المعلنة ليست جيدة كما يتصور بعضهم، فهناك انكماش يبلغ 7.13% في المصروفات، ويعدّ هذا مبلغاً ضخماً، خصوصاً ونحن في وقت حرب، وإنفاقنا العسكري يتزايد سنوياً؛ لمجابهة الأخطار الإقليمية المحدقة بنا. ونحتاج إلى تفاصيل أكثر لمعرفة أبعاد الانكماش، هل هو بسبب انتهاء بعض المشاريع الضخمة، مثل توسعة الحرمين والمدن الاقتصادية كمثال؟ وكم تبلغ مستحقات المشاريع المنفذة التي لم تدفع بعد؟ أعتقد أن التركيز على مقدار العجز الذي يمكن التعامل معها، لا يجب أن يُستخدم مقياساً لنتائج الميزانية؛ بل يجب التركيز على ماذا ستفقد الدولة، أو بالأحرى أوجه الصرف في الميزانية الجديدة ستكون على ماذا؟ ما حجم الإنفاق العسكري في ظل الظروف الحالية؟ وهل زاد أو نقص؟ وبأي مقدار؟؟ وكمثال. هناك أسئلة كثيرة يجب الإجابة عنها. والأرقام المعلنة أرقام عامة لا يمكن رسم صورة عن الاقتصاد بدون تفاصيل.

وتوقع د. عبدالسلام الوائل تخطي الإيرادات غير النفطية لـ 200 مليار نهاية السنة القادمة. وأضاف: الإيرادات النفطية هي التحدي.. ومشاركة الواردات غير النفطية كانت ترتفع كنسبة في سنوات تراجع أسعار النفط. والجديد اليوم ليس حجم نسبة هذه الإيرادات؛ بل الرقم المطلق. وفي التسعينيات كان الرقم حول (70) مليارًا، وحجمه للإيرادات يتغير بحسب المتحصل للدولة من النفط؛ لكن الرقم كان ثابتًا حول (70) مليارًا، والرقم الجديد مفاجأة سارة، ومع تجويد النظام الضريبي سيرتفع هذا الرقم.





المشاركون

- د. فوزية أبوخالد.
- أ. كوثر الأربش.
- أ. ليلى الشهراني.
- د. محمد القويز.
- د. محمد سالم الصبان.
- د. مساعد المحيا.
- د. مسفر السلولي.
- أ. مسفر موسى.
- أ. مطشر المرشد.
- أ. مها عقيل.
- د. منصور المطيري.
- د. ناصر البريك.
- د. ناصر القعود.
- أ. ندى القنييط .
- د.م. نصر الصحاف.
- أ. هيا السهلي.
- أ. هادي العلياني
- أ. وليد الحارثي.
- أ. يحيى الأمير.
- د. يحيى الحارثي.
- أ. يوسف الكويليت.
- أ.د صالح المانع.
- أ.د صدقة فاضل.
- د. طلحة فدعق.
- د. عائشة حجازي.
- أ.د. عبدالرحمن العناد.
- د. عبدالرحمن الهدلق.
- د. عبدالسلام الوائل.
- أ. عبدالله آل حامد.
- د. عبداللطيف العوين.
- د. عبدالله بن ناصر الحمود.
- د. عبد الله بن صالح الحمود.
- أ. عبدالله الضويحي.
- أ. عبدالله بن كدسه.
- أ. عدنان المرشد.
- أ. علي بن علي.
- اللواء. علي الحارثي.
- د. علي الحكمي
- أ. علي بن علي.
- أ. علياء البازعي.
- أ. فاطمة الشريف.
- د. فايز الشهري.
- أ. فايقة الحربي.
- د. فهد الحارثي.
- أ. فوزية الجار الله.
- د. إبراهيم البعيز.
- عقيد ركن. إبراهيم آل مرعي.
- أ. إدريس الدريس.
- أ. أسامة كردي.
- السفير أ. أسامة نقلي.
- د. الجازي الشبيكي.
- د. حاتم المرزوقي.
- د. حامد الشراري.
- م. حسام بحيري.
- د. حسين الحكمي.
- د. حمد التويجري.
- د. حمزة بيت المال.
- د. حميد المزروع.
- د. خالد الرديعان
- م. خالد العثمان.
- أ. خالد الحارثي.
- أ. خالد الوابل.
- د. خالد بن دهيش.
- د. زياد الدريس.
- م. سالم المري.
- د. سامية العمودي.
- اللواء د. سعد الشهراني.
- أ. سعيد الزهراني.
- أ. سمير خميس.



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaaAsbar



@Multaqaa_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com